

مع حلول عام 1986 ونتيجة لصدمة انهيار أسعار النفط انخفض دخل الموازنة الجزائرية بنحو 50% واضحت مشكلات التخطيط المركزي بارزة للعيان وفي محاولة لحل هذه المشكلات بدأت الدولة في مباشرة سلسلة من الاصلاحات للتثبيت الاقتصادي ثم الاصلاح الهيكلي، وفي البداية كانت سرعة التكيف منخفضة مما أدى إلى تزايد اختلال الموازنين الاقتصادية الداخلية حيث بلغ العجز في الموازنة العامة على سبيل المثال إلى 13.7% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1988 نتيجة لأن انخفاض الاتفاق لم يكن مماثلاً للانخفاض الكبير في الايرادات ، الشروع في اعادة الهيكلة العضوية نتيجة لكبر حجم الوحدات الاقتصادية التي يصعب تحكم في تسييرها حسب تفسير السلطات العمومية خاصة من الناحية المالية تطبيق مبدأ استقلالية المؤسسات بموجب قانون 01-88 بهدف ترسیخ تطبيق القانون التجاري باعتبار أن المؤسسة شخصية اعتبارية ورأس مال جماعي تستفيد من امكانية تسيير مواردها المالية اصلاح المنظومة البنكية لجعلها تتلاءم والافرازات الاقتصادية الجديدة من خلال خطة القرض التي شرع فيها الأولى في ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 نتيجة للصعوبات التي كانت (stand-by) سنة 1986 الدخول إلى اتفاقين تواجهها بلادنا لتسديد مستحقاتها تجاه المؤسسات المالية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وذلك بالاعتماد على تخفيض قيمة العملة المحلية بـ 40% للفترة 1986-1988 ثم 20 سنة 1989 و30 سنة 1990 ليستمر التخفيض إلى 50 سنة 1994 تسيير سعر الصرف من خلال اللجوء إلى السعر المتعدد والذي يخضع في تعدده إلى طبيعة النشاط الاقتصادي ويسمح هذا الاجراء بتشجيع الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في إعادة التوازنات الخارجية إلى وضعها الطبيعي. انخفاض أسعار البترول سنة 1986 إلى أقل من 10 دولار أمريكي للبرميل الواحد 1990 بسبب أزمة الخليج. وبانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية دخلت الدولة الجزائرية في أزمة اقتصادية فتقلىصت موارد الاقتصاد ب بصورة محسوسة في مقابل تزايد مستوى الإنفاق نظراً إلى أن نمط الاستهلاك الذي بُرِزَ مع بداية الثمانينيات كان النظام أحد المشجعين عليه . وبما أن مداخيل النفط لم تستغل كما ينبغي في عملية التنمية ولم تقم دور كبير في برنامج الاستثمار الذي حاولت الجزائر العمل به في السبعينيات، بل اخذت المداخيل مساراً اتجه صوب "سياسة البدخ والاختلاسات التي اثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري تحت غطاء "النمط الاستهلاكي بعيداً عن استثمارها في مشاريع كبرى وبإمكانها أن تقترب من المسؤولية ، أي المحاسبة ولكنها خصمت للمسؤولية اي المسوبيه مما أدى إلى ترسیخ التبعية. كما أدى فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني إلى العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة إلى 250 مليار دينار جزائري. بالإضافة إلى كل ذلك فإن التغطية المالية للجزائر قد تقلصت من 4 أشهر إلى شهر واحد فقط، وأصبح العجز المتراكם للإيرادات يتجاوز 9 مليارات دولار في حين أضحي الاحتياج الأدنى للمواصلة وتيرة النمو لما قبل 1986 يحتاج إلى 10 مليارات دولار . ومما زاد الطين بلة أن رئيس حكومة الشاذلي بن جديـد عبد الحميد الإبراهيمي اختار طريق الكذب على الدوائر المالية والسياسية الأجنبية ، وذلك بتقديم صورة مزيفة عن الاقتصاد الجزائري عندما اتخذ قراراً بزيادة رسمية لقيمة الدينار الجزائري، وبعد أن كان يلزم 5.020 دينار لشراء دولار واحد أصبح الدولار يساوي 4.702 دج. فاختار الشاذلي بن جديـد الهروب إلى الأمام والفاء مسؤولية الانحدار الكبير الذي أصبحت تعرفه الجزائر على كاهل الآخرين الذين لا يفكرون إلا في مصالحهم الشخصية، فلقد اختفت السلع الاستهلاكية من الأسواق وارتفعت الأسعار بشكل مفاجئ وجنوني وأضحي قطاع الانتاج وانتشر اليأس في أوساط الناس وبدأ الأفق أشد حلكة وراحـت الاحتجاجات تتـوسع رقعتها في عدة أحياء شعبية بالجزائر العاصمة وفي وهران ومدن داخلية من أجل الحصول على سكنات اجتماعية وعلى الماء القابل للشرب الصـحة ، المـواصلـات والمـشكلـةـ الغذـائية. وقد تسببت المشكلة الغذـائيةـ في تـرديـ الـوضعـ الـاجـتمـاعـيـ بشـكـلـ معـقـدـ، وبـالتـالـيـ تـفـكـيـكـ الـحـلـقـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـابـدـالـهـ بـقـرـارـاتـ سـيـاسـيـةـ قـاسـيـةـ وذلكـ فيـ غـيـابـ الـاـمـكـانـيـاتـ وـانـ وـجـدـتـ فـقـدـ رـمـتـ بـكـلـ جـهـدـهـاـ فـيـ الصـنـاعـةـ الـثـقـيلـةـ الـمـرـكـبةـ الـتـيـ لـاـ تـعـرـفـ الدـوـلـةـ الـجـزـائـرـيـةـ كـيـفـ تـتـصـرـفـ فـيـ أدـواتـهـاـ أوـ حـتـىـ التـعـاملـ مـعـهـاـ وـفـقـ مـعـطـيـاتـ الـعـصـرـ، نـظـرـاـ إـلـىـ انـدـعـامـ الصـنـاعـةـ الزـرـاعـيـةـ مـاـ عـدـاـ بـعـضـ الـمـصـانـعـ الـتـيـ تـسـتـورـ الـمـادـةـ الـأـوـلـيـةـ مـنـ الـخـارـجـ وـالـنـتـيـجـةـ هـيـ رـكـودـ اـقـتـصـاديـ فـيـ اـنـتـاجـ بـعـضـ الـمـزـرـوـعـاتـ وـانـ هـذـاـ خـللـ فـيـ الجـانـبـ الزـرـاعـيـ كـانـ نـتـيـجـةـ مشـكـلةـ نـقـصـ الـمـيـاهـ فـيـ اـسـتـخـدـامـاتـ الـمـتـعـدـدةـ وـبـخـاصـةـ وـانـ الـجـزـائـرـ تـعـتـرـ بـلـدـاـ شـبـهـ جـافـ يـسـتـقـبـلـ كـمـيـةـ مـنـ الـأـمـطـارـ بـمـعـدـلـ 500ـ مـلـمـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـشـمـالـيـةـ وـ150ـ إـلـىـ 300ـ مـلـمـ فـيـ مـنـاطـقـ الـهـضـابـ الـعـلـيـاـ، وـهـذـاـ النـقـصـ يـعـبـهـ الـعـجـزـ فـيـ بـنـاءـ السـدـوـدـ، مـمـاـ يـجـعـلـ الـمـيـاهـ الـأـتـيـةـ مـنـ الـأـمـطـارـ تـدـهـبـ إـلـىـ الـبـحـرـ وـانـ شـهـدـتـ الـجـزـائـرـ بـعـضـ الـنـطـورـاتـ الـطـفـيـفـةـ فـيـ بـنـاءـ السـدـوـدـ فـقـدـ تـمـ اـنـجـازـ 8ـ سـدـوـدـ بـيـنـ عـامـيـ 1962ـ وـ1970ـ وـ14ـ سـدـاـ بـيـنـ عـامـيـ 1980ـ وـ1988ـ ، لـكـنـ هـذـاـ كـلـهـ قـلـيلـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ اـنـجـازـ السـدـوـدـ قـبـلـ الـاستـقـلـالـ وـالـتـيـ قـدـرـتـ بـ 15ـ سـدـاـ بـإـلـاضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ فـانـ الـمـشـكـلةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـتـيـ تـعـيـشـهـاـ الـجـزـائـرـ تـقـمـلـ فـيـ الدـخـلـ السـنـوـيـ مـاـ أـدـىـ إـلـىـ انـخـفـاضـ الـقـدرـةـ الشـرـائـيـةـ وـالـمـعـضـلـةـ تـكـمـنـ فـيـ أـنـ الـجـزـائـرـ تـسـتـورـ الـمـوـادـ الـأـوـلـيـةـ بـالـعـلـمـةـ الـأـوـرـبـيـةـ الـتـيـ تـزـدـادـ اـرـتـفـاعـاـ فـيـ حـينـ اـنـ سـعـرـ الـبـرـمـيلـ سـنـةـ

كان يقدر بـ 16.5 دولار أي أنه سجل انخفاضا بمقدار 349 و 27.7 دولار بالنسبة إلى السنين 1985 و 1986 على التوالي . ولكن بعد الاستقلال عملت الجزائر على القضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية واعتمدت على الصناعات الثقيلة كسبيل لذلك ، عن طريق الاستثمار في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية المحروقات والبيتروكيميائية، حيث سخرت لها امكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة ما بين 1966 و 1990 ولكن ما فتئ ان بدأ الاقتصاد الجزائري في التراجع والضعف نتيجة لعدة عوامل من بينها : التبعية الاقتصادية ، النمو الديمغرافي والاعتماد الكامل على تصدير منتج واحد هو النفط حيث يشكل هذا الأخير 95% من الإيرادات المتحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر (2) . هذا بالإضافة إلى ان المؤسسات العمومية التي أنشئت في إطار النظام الاشتراكي لم تحقق مستوى الطموحات المنتظرة لذلك قررت السلطات توقف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه إلى تدعيم المنشآت القاعدية (الطرقات – السدود – قطاعات البناء . الخ) هذا مأدبي إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات وجعل اقتصادنا يعتمد كلبا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطع غيار، حيث عرفت بداية الثمانينات استيراد السلع الاستهلاك النهائي خصصت له عشرة مليارات دولار سنة 1981)، على حساب الاستثمار والتشغيل بالإضافة إلى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط التي وصلت إلى ما دون 10 دولار للبرميل في سنة 1986 ، وقد تزامنت فترة الثمانينات بقيام الدولة بجملة من الإصلاحات الاقتصادية غرضها التخفيف من الضيق الناجم عن الدخل المتزاول للدولة ، ويكون ذلك باستقلالية المؤسسات القائمة بنشاط وتبنيه جميع الجهود دون استثناء حتى تنتقل البلاد من عهد البترول إلى عهد الاعتماد على النفس كما أن الانتقال من الصناعات الثقيلة والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالخدمات في فترة الثمانينات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص . ولقد عرفت الجزائر كغيرها من البلدان النامية تدهورا في وضعها الاقتصادي اعقاب تدهور الوضاع الاقتصادي الدولي في الثمانينات ، اثر الانخفاض الشديد في أسعار المواد المصدرة كالبترول ومشتقاته ، وبالتالي تدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع اسعار الفائدة وحدث خلل وذلك نتيجة عجز القطاع العام في الميزانية العمومية وكذا ميزان المدفوعات وعدم قدرته على التنافس في الأسواق العالمية. ولقد كان الهدف من هذا التحول الذي عرفته الجزائر في القطاعات العام إلى الخاص) رد الاعتبار للتشغيل وخلق وظائف و مجالات عمل جديدة ومن ثمة التقلص من حجم البطالة ، التحفيز على المنافسة في ميدان الانتاج والخدمات ، توفير رؤوس أموال بواسطة الشراكة وبيع الأسهم سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي تنمية القطاع الخاص ودعم مؤسساته وذلك عن طريق تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وبعد ان كان القطاع الخاص شبه منعدم في فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية منتصف الثمانينات أصبح في النصف الثاني من الثمانينات يلعب دور الريادة فإذا ارتفع عدد المؤسسات الخاصة بشكل لم يعرف قبله هذا الارتفاع في الفترة الممتدة من 1980-1988 ارتفع عدد المؤسسات بحوالي 4000 مؤسسة ، ونفس العدد أزيد بقليل ارتفع به في سنة واحدة 1988-1989 حيث بلغت 19843 بعدها كانت 14770 مؤسسة، كما انه في سنة 1989 أصبح القطاع الخاص عاملا يشغل 1.583.000 عاملأي بنسبة 35.35% من المجموع العام ، في حين بلغ العدد في القطاع العام 2.589.000 (41) عاملأ و 0.260.000(86) عاملأ في القطاعات الأخرى المشتركة أو الأجنبية (4) . وهذا ان دل فانه يدل على ان القطاع الخاص بدأ يتربع أكثر فأكثر والدليل على ذلك أن اليد العاملة فيه عامة كانت تزداد يوما بعد يوم ، وإذا قورنت نسبة اليد العاملة التي يشغلها القطاع الخاص 54% بذلك التي يشغلها القطاع العام 45.11% ، وهنا نلاحظ ان القطاع الخاص أصبح يسيطر على نسبة 50% او أكثر من النشاط الاقتصادي في البلاد (1)أما عن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل ، فقد شهد تطورا كبيرا مقارنة بالفترات السابقة ، اذ تم فتح مجالات عدة للاستثمار كانت في السابق حكرا على القطاع العمومي وقد مكن ذلك من انشاء مناصب شغل جديدة ، اذ انتقلت نسبة الشغل له مقارنة بالحجم الاجمالي من (2) 21.1992 سنة 1986 إلى 42 سنة 1986 رغم محاولات القطاع الخاص بعدم الوقوع في اخطاء القطاع العام (*) وتدارك الوضاع الاقتصادي التي عرفتها فترة الثمانينات إلا أنه هو الآخر لم يتحقق ما كان يطمح إليه . اذ كان هناك فرق شاسع بين توقعات خلق مناصب العمل والإنجازات في هذا المجال ويمكن تفسير ذلك بالصعوبات التي اعترضت هذا القطاع كتجسيد للمشاريع والحصول على التجهيزات التي كانت تمول عادة عن طريق عملية الاستيراد الذي تباطأ مما أدى إلى جمود الاستثمار المختلفة ومن ثم تجميد لعملية خلق مناصب العمل (3) كما أن تطبيق قانون الاستثمار الخاص ، قد أثر بطريقة مباشرة على الاستثمار من حيث المبلغ والضمانات الكافية لعمية الاستثمار هذا بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب العمل حيث ان الاستثمار في المشاريع التي تستخدم مؤهلات

عالیة كانت نادرة ، اما من الناحية الاجتماعية فقد بزتاحداث أكتوبر 1988 كرد فعل من طرف الشبان على تردي الأوضاع . اذ ان أكتوبر 1988 طوى صفحة الثورة التحريرية وفتح صفحة جديدة في تاريخ الجزائر المستقلة صفحة الثورة الاجتماعية ضد الظلم والثورة الثقافية ضد الكبّت والثورة الاقتصادية ضد تدهور موارد البلاد والمتجارة بمستقبل أجيالها⁽¹⁾ . أكتوبر 1988 دشن مرحلة من الفوضى الشاملة في البنية المتأكّلة وأعاد عقارب الساعة إلى الوراء بحثاً عن هوية جديدة للوطن والمواطن وعن صيغة جديدة للحكم ولمؤسسات الدولة وعن نظام اجتماعي يضع حداً للاستقلال وعن حرية طال انتظارها⁽²⁾ ، وفي يومي الرابع والخامس من شهر أكتوبر 1988 عرفت الجزائر أسبوعاً دموياً شهدت فيه مدينة الجزائر العاصمة والمدن الرئيسية للوطن عدداً كبيراً من المتظاهرين والاحتجاجات لكن النظام قمعها بقوّة رصاص الجيش الوطني الشعبي ، والرصينة كانت مئات الموتى في الشوارع غير ان الرئيس الشاذلي بن جديـ استطاع أن يرجع الهدوء إلى البلد بعد القاء خطابه يوم 10 أكتوبر⁽³⁾ في بـث مباشر على شاشة التلفزة حيث وعد خلاله بإجراء إصلاحات سياسية عميقـة عقب احتجاجات الشباب وأصبح كل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسياسة الجزائرية المنتهـجة ضد استرجاع الجزائر سيادتها محل تغيير عاجـل ، وجاء بعد ذلك استفتاء يوم 3 نوفمبر الذي حـمل الحكومة مسؤولية تسيير شؤونـ البلاد أمام المجلس الوطني واعادة انتخـاب الرئيس الشاذلي بنـجـيدـ لـعـهـدة جـديـدة يوم 22 ديسمبر 1988⁽⁴⁾ . وفي 6 أكتوبر 1988 بلـغـتـ الـانتـفـاضـةـ نـزـوـتهاـ فـأـحـرـقـتـ مـبـانـ عـامـةـ وـاعـلـنـتـ حـالـةـ الحـصارـ وـفـرـضـ حـظـرـ التـجـولـ مـنـ مـنـتـصـفـ اللـيلـ حـتـىـ السـادـسـ صـبـاحـاـ ، وـفـيـ الثـامـنـ مـنـهـ فـتـحـتـ قـوـاتـ الجـيشـ نـيـرانـ أـسـلـحـتـهاـ عـلـىـ المـتـظـاهـرـينـ فـيـ ضـاحـيـةـ الـقـبـةـ أـحـدـ مـعـاـقـلـ الـاسـلامـيـنـ فـقـتـلـتـ 60ـ مـنـهـ وـكـانـتـ دـبـابـاتـ الجـيشـ قـدـ اـحـتـلـتـ المـرـافـقـ الـحـسـاسـةـ فـيـ المـدـيـنـةـ وـانـتـشـرـتـ قـوـاتـ عـلـىـ اـسـطـحـ الـمـنـازـلـ⁽¹⁾ . وفي 10 أكتوبر 1988 يوم الاثنين جـرتـ اـعـنـفـ المـواـجـهـاتـ بـينـ الجـيشـ وـالـمـتـظـاهـرـينـ فـيـ وـسـطـ الـعـاصـمـةـ قـامـ بـهاـ الشـيـابـ العـاطـلـ عـنـ الـعـلـمـ وـتـلـامـيـذـ الـمـدـارـسـ وـالـمـتـسـرـبـيـنـ مـنـهـاـ فـيـ الـعـاصـمـةـ لـتـشـدـ وـتـعـمـ وـالـمـلـفـ لـلـاتـبـاهـ أـنـ السـلـطـةـ لـمـ تـبـدـيـ أـيـ اـسـتـعـادـ لـتـهـدـيـةـ الـوـضـعـ بـلـ جـرـدتـ قـوـاتـ الـأـمـنـ مـنـ أـسـلـحـتـهاـ ، كـمـ أـنـ(2)ـ عـمـلـيـاتـ التـكـسـيرـ وـالتـخـرـيـبـ كـانـتـ مـوجـهـةـ خـصـوصـاـ ضـدـ الـمـمـتـلـكـاتـ الـعـامـةـ (ـالـوـزـارـاتـ)ـ ، الـبـنـوـكـ ، الـخـطـوـطـ الـجـوـيـةـ الـجـزـائـرـيـةـ ، أـسـوـاقـ الـفـلـاحـ ،ـ الـمـؤـسـسـاتـ الـعـلـيـةـ وـمـرـاـكـزـ الـهـاتـفـ .ـ إـلـخـ)ـ .ـ وـنـتـيـجـةـ لـهـذـاـ القـىـ الرـئـيـسـ الشـاذـلـيـ بنـ جـديـدـ يومـ 10ـ أـكـتوـبـرـ خطـابـاـ للـشـعـبـ "ـ تـأـسـفـ فـيـهـ عـمـاـ حدـثـ وـمـاـ نـتـجـ مـنـ خـسـائـرـ تـحدـدـتـ فـيـ 189ـ قـتـيلاـ وـ1442ـ جـريـحاـ وـ61ـ مـلـيـارـ دـيـنـارـ جـزـائـريـ خـسـائـرـ مـادـيـةـ وـنـدـدـ باـحـتكـارـ السـلـطـةـ وـوـعـدـ بـإـجـراـءـ إـصـلـاحـاتـ سـيـاسـيـةـ كـبـيرـةـ⁽³⁾ـ وـهـنـاـ تـعـدـتـ الـأـطـرـوـحـاتـ حـوـلـ أـسـبـابـ وـقـوـعـ هـذـهـ الـأـحـدـاثـ وـهـذـاـ باـخـلـافـ تـصـورـ وـتـحلـيلـ كـلـ شـخـصـ وـخـلـفـيـاتـ وـخـاصـةـ مـوـقـعـهـ فـيـ الـنـظـامـ السـيـاسـيـ فـكـانـتـ أـصـلـ التـمـرـدـاتـ الدـامـيـةـ لـأـكـتوـبـرـ 1988ـ هوـ صـدـامـ الـحـزـبـ معـ الدـوـلـةـ وـيمـكـنـ حـصـرـ هـذـهـ الـأـطـرـوـحـاتـ فـيـ اـتـجـاهـاتـ :ـ يـرـىـ مـحمدـ الشـرفـ مـسـاعـيـهـ فـيـ هـذـاـ الشـأـنـ أـنـ اـحـدـاثـ 5ـ أـكـتوـبـرـ 1988ـ كـانـتـ مـؤـامـرـةـ اـسـتـهـدـفـتـ الـحـزـبـ وـالـجـيـشـ مـعـاـ وـنـفـذـتـ بـأـجـهـزـةـ تـابـعـةـ لـلـنـظـامـ وـبـتـوـاطـعـ خـارـجـيـ وـهـنـاكـ فـتـةـ مـنـ الـمـسـؤـولـينـ أـرـادـواـ الـبـروـزـ قـبـلـ الـمـؤـتـمـرـ السـادـسـ لـيـخـلـوـاـ هـذـاـ الـمـؤـتـمـرـ مـنـخـيـبـيـنـ وـيـكـونـ لـهـمـ دـوـرـهـ فـيـ الـقـيـادـةـ الـجـديـدةـ فـفـعـلـوـاـ 5ـ أـكـتوـبـرـ وـافـتـعلـوـهـ لـتـسـمـيـنـ أـنـفـسـهـمـ سـيـاسـيـاـ⁽¹⁾ـ ،ـ كـمـ أـشـارـ إـلـىـ الـاـتـشـطـةـ الـتـيـ تـقـومـ بـهـاـ الـجـزاـئـرـ كـدـلـيـلـ عـلـىـ ذـلـكـ وـعـلـىـ سـبـيلـ الـمـثالـ :ـ الـحـزـبـ يـرـيدـ خـلـقـ عـوـائقـ أـمـامـ بـنـاءـ وـحـدـةـ مـغـارـبـيـةـ وـكـمـ هـوـ مـعـرـوفـ فـقـدـ كـانـ فـيـ ذـلـكـ الـوقـتـ تـوـرـيـبـنـ الـجـيـشـ الـجـزاـئـرـيـ وـالـلـيـبـيـ وـكـانـتـ أـنـ تـكـونـ الـمـواـجـهـةـ⁽²⁾ـ ،ـ اـمـاـ الرـئـيـسـ الـأـسـيـقـ أـحـمـدـ بـنـ بـلـةـ"ـ فـانـهـ يـرـجـعـ أـسـبـابـ حـوـادـثـ أـكـتوـبـرـ إـلـىـ أـزـمـةـ اـجـتمـاعـيـةـ وـاـقـتـصـارـيـةـ كـفـقـدانـ الـمـوـادـ الـغـذـائـيـةـ ،ـ اـزـمـةـ السـكـنـ ،ـ تـدـهـورـ الـقـطـاعـ الصـحـيـ ،ـ ضـعـفـ الـتـعـلـيمـ ،ـ الـاـرـتـاعـ الـهـائـلـ لـلـشـيـابـ وـتـهـمـيـشـهـ⁽³⁾ـ وـبـالـتـسـبـبـ"ـ لـرـابـحـ بـيـطـاطـ يـذـكـرـ أـنـ بـدـايـاتـ التـفـكـيرـ فـيـ التـعـدـيـةـ وـالـانـفـاتـحـ يـرـجـعـ إـلـىـ 3ـ أـوـ 4ـ سـنـوـاتـ قـبـلـ أـحـدـاثـ 5ـ أـكـتوـبـرـ 1988ـ حـيـثـ كـانـ هـنـاكـ جـمـاعـةـ مـنـ الـأـشـخـاصـ تـجـمـعـ بـأـقـيـةـ رـئـاسـةـ الـجـمـهـورـيـةـ ،ـ وـمـنـهـ عـلـىـ الـخـصـوصـ مـوـلـودـ حـمـروـشـ وـغـازـيـ حـيدـوـسـيـ لـلـإـعـدـادـ الـمـشـرـوـعـ وـمـعـهـ الـعـرـبـيـ بـلـخـيـرـ الـذـيـ صـرـحـ هـذـاـ الـأـخـيـرـ بـاـنـهـ سـاـهـمـ فـيـ التـحـضـيرـ إـلـىـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ بـمـسـاـهـمـتـهـ فـيـ اـنـشـاءـ الـجـمـعـيـاتـ غـيرـالـسـيـاسـيـةـ الـتـيـ اـنـطـلـقـتـ قـبـلـ التـعـدـيـةـ .ـ وـمـنـ المؤـكـدـ أـنـ الشـيـابـ الـذـيـنـ خـرـجـوـاـ إـلـىـ الـشـوـارـعـ فـيـ 5ـ أـكـتوـبـرـ 1988ـ لـمـ يـكـونـواـ يـطـالـبـونـ بـالـدـيمـقـراـطـيـةـ وـلـاـ بـالـتـعـدـيـةـ الـحـزـيـبـيـةـ بـلـ خـرـجـوـاـ ثـائـرـيـنـ عـلـىـ نـدـرـةـ الـسـلـعـ الـاـسـتـهـلـاـكـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ كـالـزـيـتـ وـالـسـمـيدـ⁽¹⁾ـ .ـ وـبـالـنـسـبـةـ إـلـىـ "ـمـحمدـ بـوـضـيـافـ"^(*)ـ يـرـىـ بـاـنـ الـأـحـدـاثـ كـانـتـ مـنـتـظـرـةـ نـتـيـجـةـ لـتـرـدـيـ الـوـضـعـ السـيـاسـيـ ،ـ الـاـقـتـصـارـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ وـتـهـمـيـشـ شـرـائـجـ اـجـتمـاعـيـةـ كـبـرىـ وـعـدـ تـأـطـيرـهـاـ قـصـدـ الـمـشـارـكـةـ السـيـاسـيـةـ .ـ وـيـرـىـ الـأـسـتـاذـ "ـعـلـىـ"ـ "ـالـكـترـ"ـ مـنـ جـهـتـهـ أـنـ حـوـادـثـ أـكـتوـبـرـ تـعـتـبـرـ اـنـفـاضـةـ وـتـعـبـرـ عـنـ وـعـيـ جـمـاعـيـ لـلـشـعـبـ الـجـزاـئـرـيـ وـانـ الـطـبـقـاتـ الـمـحـرـوـمةـ فـيـ الـمـجـتـمـعـ هـيـ الـتـيـ مـسـهـاـ بـالـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ الـتـدـهـورـ الـكـبـيرـ لـلـحـيـاةـ الـاجـتمـاعـيـةـ حـيـثـ كـانـتـ اـكـثـرـ اـحـسـاسـاـ مـنـ غـيـرـهـاـ بـالـوـضـعـيـةـ الـتـيـ آلتـ إـلـيـهـ⁽²⁾ـ .ـ أـمـاـ الـدـكـتـورـ جـيـلـالـيـ الـيـاسـ يـبـرـزـ ذـلـكـ مـنـ خـالـلـ تـضـاعـفـ الـمـنـازـعـاتـ فـيـ أـبـرـيلـ 1980ـ أـحـدـاثـ تـيـزـيـ وـزـوـوـ ،ـ الـاسـلـامـيـوـنـ 1982ـ ،ـ اـحـدـاثـ قـسـنـطـيـنـةـ وـسـطـيـفـ 1985ـ ـ 1986ـ ،ـ وـقـدـ كـانـ عـلـىـ الـنـظـامـ مـواجهـهـ هـذـهـ

الاحداث التي كانت تحمل في طياتها مطالب أضحت تتضخم من يوماً لآخر (3) أما أحمد طالب الابراهيمي (1) فإنه يرى أن احداث اكتوبر كانت نتيجة طبيعية للتخلی التدريجي عن احدى المبارئ الأساسية لثورة نوفمبر 1954 وهو مبدأ العدالة الاجتماعية الذي ميز فترة حكم الرئيس "هواري بومدين ثم تراجع تطبيقه تدريجيا في عهد الرئيس الشاذلي بن جديـد الذي فضل اعطاء هامشاً أكبر للحرفيات الفردية والاجتماعية على حساب العدالة الاجتماعية (1) وقد حصر الخلافات في 4 نقاط وهي : - الاختلاف حول أسلوب مواجهة الموقف في احداث اكتوبر 1988 . - الاختلاف حول طريقة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب . - اختلاف وجهات النظر حول القضية الصحراوية . - الاختلاف حول طريقة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر (2) . وحسب اعتقاد محمد السعيد مغزوزي فإن الأسباب الحقيقة لأحداث اكتوبر تعود الى الاحباط الكبير الذي اخذ يشعر به الجزائريون وخاصة الشباب منذ سنوات ، ويؤكد الشاذلي بن جديـد بأن هذه الاحداث أعدت من أجل احداث تغييرات على الميثاق الوطني . الوثيقة المرجعية للنـمـط السياسي والاقتصادـي للـدولـة الجزـائـرـية وبرـلـجـؤـه لـهـذـا التـغـيـير بشـلـالـاـقـتـصـاد (***) الذي طـبـعـهـ النـمـطـ الـادـارـي لـتـسـيـرـهـ وـكـرـسـ الـانـخـفـاضـ السـرـيعـ لـأـسـعـارـ الـبـترـولـ (3) . ومن خـلـالـ كـلـ هـذـهـ الـآـرـاءـ وـالـمـوـاـفـقـ يمكنـ لـنـاـ تـحـدـيدـ الأـسـبـابـ الـأسـاسـيـةـ المؤـدـيـةـ إـلـىـ حـوـادـثـ 1ـاـكتـوبـرـ وـالـتيـ اـفـضـتـ بـدـورـهـ إـلـىـ دـخـولـ الـجـزاـئـرـ فـيـ السـاحـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ فـيـ بـدـايـةـ الـثـمـانـينـاتـ وـاصـبـرـ يـسـيـطـرـ عـلـىـ

الـنـقـاطـ الـتـالـيـةـ 1ـ:ـ تـمـكـنـ الـحـزـبـ مـنـ فـرـضـ نـفـسـهـ بـشـكـلـ وـاـضـعـ عـلـىـ السـاحـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ فـيـ بـدـايـةـ الـثـمـانـينـاتـ وـاصـبـرـ يـسـيـطـرـ عـلـىـ

مـؤـسـسـاتـ وـهـيـاـكـلـ الـدـوـلـةـ وـالـحـكـوـمـةـ الـتـيـ تـحـولـتـ إـلـىـ شـبـهـ جـهـازـ تـنـفـيـذـيـ لـلـحـزـبـ مـكـافـ بـتـطـيـقـ تـوـصـيـاتـ مـؤـتـمـرـاتـ وـدـورـاتـ لـجـنـتـهـ

الـمـركـزـيـةـ وـمـكـتبـهـ السـيـاسـيـ ،ـ كـمـاـ أـنـ الـحـزـبـ أـصـبـرـ يـسـعـيـ لـلـسـيـطـرـةـ فـعـلـيـاـ عـلـىـ الـمـجـتمـعـ مـنـ خـلـالـ مـنـظـمـاتـ الـجـماـهـيرـيـةـ وـمـقـابـلـ كـلـ

هـذـاـ بـدـأـتـ بـعـضـ مـظـاهـرـ التـذـمـرـ وـالـرـفـضـ فـيـ الـظـهـورـ دـاخـلـ الـمـجـتمـعـ وـتـطـالـبـ بـالـمـزـيدـ مـنـ التـحرـرـوـالتـغـيـيرـ وـتـحـسـينـ ظـرـوفـ الـمـعـيشـةـ

وـمـنـ أـبـرـزـ هـذـهـ الـحـرـكـاتـ مـاـ حـدـثـ فـيـ قـسـطـنـطـيـنـةـ سـنـةـ 1ـ9ـ8~6ـ وـالـتـيـ يـقـولـ عـنـهـ السـيـدـ مـحـمـدـ سـعـيـدـيـ "ـبـاـنـ هـذـهـ الـاـحـدـاثـ كـشـفـتـ عـنـ

الـخـلـلـ الـذـيـ كـانـفـيـ الـنـظـامـ بـمـكـونـاتـ الـمـخـلـفـةـ فـيـ الـجـهـازـ السـيـاسـيـ وـالـتـنظـيمـاتـ (1)ـ فـقـدـ اـنـتـقـدـ مـحـمـدـ سـعـيـدـيـ الـطـرـيقـ الـتـيـ تـعـالـمـ بـهـاـ

الـنـظـامـ مـعـ هـذـهـ الـاـحـدـاثـ وـهـنـاـ يـمـكـنـ القـوـلـ أـنـ هـذـهـ الـأـزـمـةـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ الـحـوـادـثـ الـأـخـرـىـ الـتـيـ كـانـ الـنـظـامـ يـتـعـالـمـ بـعـدـ الـلـامـبـالـاـ

ـهـيـ الـتـيـ أـدـتـ إـلـىـ اـحـدـاثـ 5ـ اـكتـوبـرـ (1988)ـ وـمـنـ أـخـطـرـ هـذـهـ الـأـزـمـاتـ الـأـزـمـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـتـيـ بـدـأـتـ تـضـرـبـ الـجـزاـئـرـ مـعـ مـنـتـصـفـ

الـثـمـانـينـاتـ حـيـثـ تـدـهـورـتـ الـاـوضـاعـ الـاـقـتـصـادـيـةـ بـشـكـلـ مـلـحوـظـ وـخـاصـةـ مـعـ اـنـهـيـارـ اـسـعـارـ الـبـترـولـ ،ـ كـمـاـ انـ بـعـضـ مـؤـيـدـيـ السـيـطـرـةـ

الـحـزـبـيـةـ بـدـأـتـ فـيـ (3)ـ التـذـمـرـ مـنـ هـذـهـ السـيـطـرـةـ الـتـيـ وـقـفتـ فـيـ وـجـهـ مـشـارـيـعـهاـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ .ـ 2ـ التـطـيـقـ السـيـءـ لـلـاـشـتـرـاكـيـةـ ،ـ

وـهـوـ مـاـ أـفـرـزـ فـتـةـ جـديـدةـ مـنـ الـبـرـجـواـزـيـةـ هـذـهـ الـفـتـةـ الـتـيـ لـمـ تـمـكـنـمـ التـشـكـلـ فـيـ ايـ بـلـدـ اـخـتـارـ التـسـيـرـ الـاشـتـرـاكـيـ فـيـ مـدـةـ زـمـنـيةـ

قـصـيـرـةـ مـثـلـماـ حـدـثـ فـيـ الـجـزاـئـرـ ،ـ وـلـوـ كـانـ الـنـظـامـ الـحـاـكـمـ فـيـ الـجـزاـئـرـ مـنـاهـضاـ حـقـاـ لـهـذـهـ الـفـتـةـ وـرـاغـبـاـ حـقـاـ فـيـ تـحـقـيقـ

الـنـظـامـ الـاـشـتـرـاكـيـ ،ـ فـاـلـاـشـتـرـاكـيـةـ تـبـنـتـهـ الـقـيـادـةـ السـيـاسـيـةـ وـلـمـ تـتـحـمـلـ الـجـماـهـيرـ مـسـؤـلـيـةـ تـحـقـيقـهاـ .ـ 3ـ غـيـابـ الـدـيمـوـقـراـطـيـةـ فـيـ التـسـيـرـ

الـداـخـلـيـ لـأـجـهـزةـ الـدـوـلـةـ وـالـحـزـبـ قـبـلـ 1ـ9ـ8~8ـ وـعـدـ وـجـودـ حـوـارـ حـقـيـقـيـ بـيـنـ الـقـاـعـدـةـ وـمـخـلـفـ الـمـسـؤـلـيـنـ فـيـ جـمـيعـ الـمـسـتـوـيـاتـ

وـرـفـضـ كـلـ نـقـدـ بـنـاءـ وـالـاـخـتـيـارـ السـيـءـ لـلـرـجـالـ ،ـ مـاـ سـمـ بـظـهـورـ جـوـ مـتـعـفـنـ وـفـقـدـانـ الثـقـةـ بـيـنـ الـحـاـكـمـ وـالـمـحـكـومـ إـلـىـ جـانـبـ

الـثـقـةـ هـنـاكـ أـزـمـةـ اـخـلـاقـيـةـ وـهـذـهـ الـقـيـمـ ذـهـبـتـ وـحـلـ مـحـلـهاـ نـظـامـ مـبـنـيـ عـلـىـ اـعـطـاءـ الـاـمـتـيـازـاتـ وـالـمـحـسـوـبـيـةـ وـالـرـشـوـةـ وـتـكـوـنـ الـثـرـوـةـ غـيـرـ

الـشـرـعـيـةـ وـأـتـابـعـ سـيـاسـةـ الـبـذـخـ الـتـيـ تـسـتـفـزـ الـجـماـهـيرـ .ـ 4ـ الصـدـمةـ الـنـفـطـيـةـ النـاجـمـةـ عـنـ الـهـبـوـطـ الـحـارـ لـأـسـعـارـ الـنـفـطـ مـنـذـ 1ـ9ـ8~6ـ وـالـتـيـ

كـشـفـتـ عـنـ مـدـيـحـاسـيـةـ الـنـظـامـ الـاـقـتـصـادـيـ الـجـزاـئـرـيـ لـلـتـغـيـرـاتـ الـحـادـثـةـ فـيـ السـوقـ الـعـالـمـيـهـ وـهـذـاـ سـبـبـ كـونـ الـقـيـادـةـ الـجـزاـئـرـيـ

اـسـاسـاـ اـقـتـصـادـ (1)ـ رـيـعيـ (1)ـ بـإـضـافـةـ إـلـىـ أـنـ سـبـبـ اـنـتـقـادـاتـ لـأـذـعـةـ لـلـحـزـبـ وـالـحـكـوـمـ بـسـبـبـ تـقـصـيرـهـاـ فـيـ أـدـاءـ مـهـامـهـاـ لـمـعـالـجـةـ

الـشـاذـلـيـ بنـ جـديـدـ فـيـ 1ـ9ـ8~8ـ 1ـ9ـ8~9ـ الذـيـ وـجـهـ فـيـهـ اـنـتـقـادـاتـ لـأـذـعـةـ لـلـحـزـبـ وـالـحـكـوـمـ بـسـبـبـ تـقـصـيرـهـاـ فـيـ أـدـاءـ مـهـامـهـاـ لـمـعـالـجـةـ

الـمـشـاـكـلـ الـتـيـ يـتـبـخـطـ فـيـهـاـ لـمـجـتمـعـ وـأـيـضـاـ حـالـةـ الـتـسـيـبـ الـتـيـ طـبـعـتـ تـصـرـفـاتـ الـاـطـارـاتـ وـالـأـفـرـادـ (2)ـ الـمـجـتمـعـ مـؤـكـداـ الـاـسـتـمـارـ فـيـ

نـتـهـاجـ سـيـاسـةـ التـقـشـفـ لـمـوـاجـهـةـ الـأـزـمـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـتـيـ تـعـانـيـ مـنـهـاـ الـدـوـلـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ لـاسـيـمـاـ بـعـدـ اـنـخـفـاضـ سـعـرـ الـبـترـولـ،ـ اـدـىـ إـلـىـ

هـذـهـ اـحـدـاثـ 5ـ اـكتـوبـرـ 1988ـ اوـ ماـ اـطـلـقـ عـلـيـهـ بـاـنـقـاضـةـ الـخـبـزـ"ـ فـيـ الـعـاصـمـةـ وـعـدـنـ نـوـاحـيـ الـوـطـنـ الـتـيـ اـدـتـ إـلـىـ خـسـائـرـ بـشـرـيـةـ

وـمـادـيـةـ،ـ وـاعـلـنـ حـيـنـهـ رـئـيـسـ الـجـمـهـورـيـةـ عـنـ حـالـةـ الـحـصـارـ،ـ وـفـيـ 1ـ0ـ اـكتـوبـرـ 1988ـ وـالـقـيـ خـطـابـاـ مـنـدـداـ باـحـتـكـارـ الـسـلـطـةـ مـتـأـسـفاـ

عـمـاـ حـدـثـ وـوـعـدـ بـالـقـيـامـ بـإـصـلـاحـاتـ دـسـتـورـيـةـ،ـ وـفـيـ 2ـ4ـ اـكتـوبـرـ 1988ـ أـصـدـرـتـ رـئـيـسـةـ الـجـمـهـورـيـةـ بـيـانـاـ حـدـدـ العـنـاـصـرـ الرـئـيـسـيـةـ الـتـيـ

سـيـتضـمـنـهـاـ مـشـرـوعـ الـاـصـلـاحـاتـ السـيـاسـيـةـ الـذـيـ سـيـنـاقـشـ فـيـ الـقـاـعـدـةـ وـتـمـ الـقـيـامـ بـتـعـدـيلـ دـسـتـورـيـ جـزـئـيـ فـيـ اـسـتـفـتـاءـ 3ـ نـوـفـمـبرـ 1988ـ

وـاـهـمـ مـاـ جـاءـ فـيـهـ فـصـلـ الـحـزـبـ عـنـ الـحـزـبـ وـاعـتـبـارـهـ مـسـؤـلـةـ فـقـطـ أـمـامـ الـبـرـلـامـانـ وـلـحـقـ ذـلـكـ تـعـدـيلـ شـامـلـ تـمـثـلـ (1)ـ فـيـ اـسـتـفـتـاءـ

عـلـىـ دـسـتـورـ 2ـ3ـ فـيـفـرـاـنـ 1989ـ الـذـيـ جـاءـ كـنـتـيـحةـ لـظـرـوفـ غـيـرـ عـارـيـةـ عـرـفـهـاـ الـمـحـتـمـلـ الـحـزـائـرـيـ وـالـلـيـلـيـةـ مـطـالـبـ

سياسية واقتصادية واجتماعية جسدها أحداث أكتوبر 1988 ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم في التعديلية السياسية ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي (2) حيث صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور الجديد والذي أقر مبدأ التعديلية السياسية والاعلامية (3) ، وفور المصادقة عليه بدأت رموز المعارضة من الداخل والخارج في إنشاء الأحزاب السياسية حتى تجاوزت 60 هيئة في مدة زمنية وجيزة (4). فقد اعتمد المشروع الدستوري على مصادر أساسية أستند عليها دستور عام 1989 كما أقر مبادئ يقوم عليها النظام السياسي الجزائري. وإذا كان دستور عام 1989 قد تبني عدداً من أحكام دستور عام 1976 ذات الطابع القانوني التنظيمي من دون الإيديولوجيا ولاسيما في مجال تنظيم السلطات ، فإن أهم المصادر التي شكلت مضمون دستور عام 1989 قد تمثلت في الشرعية الدستورية والإسلام ويمكن القول بأن الشرعية الدستورية قد حل محل الشرعية الثورية التي اعتمد عليها النظام السياسي طوال الفترة السابقة لعام 1989. وإذا كانت القاعدة في الجزائر مبنية على منح الأولوية للشرعية الثورية فإن دستور 1989 استبدل أو حاول أن يستبدل تلك الشرعية بشرعية أخرى تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعديلية السياسية والحزبية إضافة إلى الشرعية (1) إن هناك عدة أسباب داخلية أدت بالدولة الجزائرية إلى التخلّي عن الأحادية الحزبية والدخول في عهد التعديلية الحزبية ومنها: طبيعة المجتمع الجزائري التعديي سواء تاريخياً ، فالتعديلية ظهرت مع نشأة الحركة الوطنية بداية القرن العشرين وتطورت معها ، كما أن مرحلة الحزب الواحد بينت وجود أحزاب وتيلارات سياسية بالإضافة إلى الصراع الذي كان دائراً داخل حزب الجبهة في حد ذاته (2) . *

السلبيات والتجاوزات التي عرفتها الأحادية الحزبية منها احتكار السلطة وتزوير الانتخابات وتهميش الإطارات ، كما سادت البيروقراطية في الإدارة وفي حزب جبهة التحرير الوطني ، مما أدى إلى تباعد بين الحزب والشعب (3) فقد اعتمد هذا الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات كرد فعل لدمج السلطات الذي أقره دستور عام 1976. كما عمل على إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية الذي كان الهدف منها متابعة أعمال السلطات الدولة واحترام الدستور (1) وأيضاً عمل على ابعاد الجيش عن الحياة السياسية حيث يصبح مكلفاً فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها ، وحدد كذلك علاقة الدولة بالاقتصاد من خلال الأحكام الدستورية التالية (2): 1: حصر الملكية العامة وجماعتها الأقلية في الثروات الطبيعية الحية والمرافق العمومية . 2 تخلّي الدستور عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية. 3 تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري